المحاضرة رقم ١١(حجية مراسيل الشيخ الصدوق في كتاب الفقيه)

احتوى كتاب من لا يحضره الفقيه على مراسيل كثيرة، وعلى حسب احصاء الشيخ البهائي فهي تبلغ (٢٠٥٠) حديث مرسل بينما عدد مسانيده (٣٩١٣) حديثاً. وقد اختلفت الآراء في مراسيل الصدوق هذه، منها:

الف ـ أنّ مراسيله كالمسانيد المعتمدة، وهو ما نسب الى الحر العاملي، والشيخ البهائي، وغيرهم، قال العلامة بحر العلوم : (إن مراسيل الصدوق في الفقيه كمراسيل ابن أبي عمير في الحجية والاعتبار، وإنّ هذه المزية من خواص هذا الكتاب لا توجد في غيره من كتب الأصحاب) . وقال التفريشي في شرحه على الفقيه: (الاعتماد على مراسيله ينبغي أن لا يقصر في الاعتماد على مسانيده، حيث حكم بصّحة الكل).

يريد بذلك أنّ الشيخ الصدوق صرّح في مقدمة كتابه بأن كل ما في كتابه هذا هو مما يفتي به ويحكم بصحته، ويعتقد أنه حجة بينه وبين ربه، فقد قال في مقدمة كتابه: (ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أُفتي به وأحكم بصحته، واعتقد فيه أنّه حجّة فيما بيني و بين ربّي تقدّس ذكره وتعالت قدرته، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع...).

ب ـ التفصيل بين ما أرسله ونسبه الى المعصوم على نحو الجزم، كقوله: قال الصادق(ع) فهو كالمسند المعتمد وبين ما أرسله لا بنحو الجزم كقوله: روي عن أمير المؤمنين، فليس كذلك، وقد نسب الشيخ البهائي القول الى جماعة من الاصوليين.

وقد قيل في وجه ذلك : (إنّ قول العدل: قال رسول الله صلى الله عليه وآله يشعر باذعانه بمضمون الخبر، بخلاف ما لو قال: حدّثني فلان).

فيجب أنْ تكون الوسائط عدولاً عنده، وإلا كان الحكم الجازم بالاسناد هادماً لجلالته.

ويمكن الإجابة على ذلك بأنّ غاية ما يقتضيه الاسناد جازماً، هو جزم الصدوق أو اطمئنانه بصدور الرواية من الإمام عليه السلام، وهذا لا يقتضي أنْ يكون منشأ جزمه هو عدالة الراوي أو وثاقته، فيمكن أنْ يكون منشأُ ذلك هو القرائن الحافة بالخبر التي تفيد القطع أو الاطمئنان بصدوره.

١٢ـ الحديث المفرد:

الحديث المفرد في الاصطلاح هو الخبر الذي ينفرد بنقله إمّا راو واحد أو نحلة واحدة أو أهل بلد خاص.

فالأول: مثل ما رواه أبو بكر عن النبيّ صلى الله عليه وآله (نحن معاشر الأنبياء لانورث ديناراً ولا درهما ما تركناه صدقة) فقد تفرد بروايته أبو بكر ولم يروه عن النبي صلى الله عليه وآله غيره.

والثاني: مثل ما تفرد به الفطحية، فهناك روايات كثيرة وردت بهذا السند: (أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي) فهؤلاء كلهم فطحية.

والثالث: كما إذا تفرد بنقله أهل بلد معين كمكة والبصرة والكوفة.

والحديث المفرد لا يرادف الشاذ، وانما يوصف بالشاذ اذا كان في مقابل الحديث المشهور.

١٣ـ المصحف:

التصحيف هو التغيير، يقال: تصحّفت عليه الصحيفة، أي غُيّرت عليه فيها الكلمة، ومنه: تصحّف القارئ، أي أخطأ في القراءة، فإنّ الخطأ رهن التغيير.

ثمّ التصحيف يقع تارة في السند، وأُخرى في المتن، وثالثة فيهما.

فمن الأوّل تصحيف بريد بـ«يزيد»، وتصحيف «حريز» بـ«جرير»، وتصحيف «مراجم» بـ«مزاحم»، والتصحيف في الإسناد غير قليل.

قال الشهيد: قد صحّف العلاّمة في كتب الرجال كثيراً من الأسماء، ومن أراد الوقوف عليها فليطالع «الخلاصة» له، و«إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة» له أيضاً وينظر ما بينهما من الاختلاف.

ومن التغيير في المتن قوله (ص): (من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال) فقد صحف فقرئ: (وأتبعه شيئاً).

وما روي من (أن رسول الله احتجم في المسجد) . فقد ذكر مسلم في كتاب التمييز أن ابن لهيعة أخطأ حيث قال احتجم بالميم وإنّما هو احتجر أي اتخذ حجرة.

ومنه أيضاً ما ورد من أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله نهى عن الحِلَقِ قَبل صَلاة الجُمُعةِ، فقد حَرّفَهُ بعضُهم إلى (الحَلْق). والحِلَق: بِكَسرِ الحاء وفَتحِ اللام مَعناهُ جلوسُ النّاس في حَلَقاتٍ مُستديرةٍ. وأمّا الحَلْقُ بفتحِ الحاءِ وسُكونِ اللامِ فمَعناهُ الذي يَحلقُ شَعرهُ.

منشأ التصحيف

ثم إنّ منشأ التصحيف إمّا البصر أو السمع.

أمّا الأول فيحصل فيما إذا تقاربت الحروف كما عرفت من الامثلة السابقة.

وأمّا الثاني فإنما يحصل إذا كانت الكلمتان متشابهتين عند السمع كما في تصحيف عاصم الاحول بـ(واصل الأحدب) فإنّ ذلك لا يشتبه بالكتابة على البصر.

الفرق بين التصحيف والتحريف

ثم إنّ بعضهم خصّ اسم المصحف بما غيرت فيه النقط مع الحفاظ على الشكل.

وأمّا لو غُيّر فيه الشكل (هيئة الحرف) يسمى محرّفاً، مثل تحريف (قالٍ) بـ(غالٍ) في الحديث المروي عند الفريقين عن النبيّ: (يا علي يهلك فيك اثنان، محبٍ غالٍ، ومبغضٍ قالٍ) فقد حرفت قال بـ(غال).

والمراد بالغلو هو مجاوزة القدر في كلّ شيء، والقلو هو الامتلاء، وقليته أي كرهته وأبغضته غاية البغض.

وردّ هذا التعريف بأنّه شكلي لا دليل عليه.

وقيل إنّ التحريف هو تغيير المعنى عمداً والتصحيف هو تغيير الكلمة خطأً

وقيل إنّ المتتبع لكلماتهم يجد صعوبة كبيرة في إبداء فرق بين المعنيين الاصطلاحيين للمصحّف والمحرّف، بل قد يتعذر ذلك، ممّا يشهد أنّهما بمعنى واحد.